

بارومتر الأعمال

يوليو ٢٠٠٨

العدد (٢١)

من مطبوعات
المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة لا تهدف إلى الربح. وقد أنشئ بمبادرة من قيادات القطاع الخاص المصري عام ١٩٩٢ بغرض تدعيم التنمية الاقتصادية في مصر، وذلك بتقديم العون والمشورة لمتخذي القرار، عن طريق البحث عن أفضل السياسات للإصلاح الاقتصادي اعتماداً على الخبرات الدولية. وفي إطار تحقيق هذا الهدف، يقوم المركز بإجراء أبحاث تطبيقية، كما يقوم بنشر هذه الأبحاث من خلال سلاسل مختارة من المطبوعات والمحاضرات والمؤتمرات وحلقات النقاش.

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى المراسلة على العنوان التالي :

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أبراج نائل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق، القاهرة ١١٢٢١، جمهورية مصر العربية

هاتف: ٢٤٦١٩٠٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٢٤٦١٩٠٤٥ (٢٠٢)

بريد إلكتروني: eces@eces.org.eg الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.eces.org.eg>

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

مصطفى خليل الرئيس الفخري للمركز	جلال الزرية رئيس مجلس إدارة شركة النيل القابضة
محمد تيمور رئيس مجلس إدارة شركة "فاروس" القابضة للاستثمارات المالية (رئيس مجلس إدارة المركز)	رائد هاشم يحيى العضو المنتدب - موكيت ماك
عمر مهنا رئيس مجلس إدارة مجموعة السويس للأسمنت (نائب رئيس مجلس إدارة المركز)	شفيق بغدادى رئيس مجلس إدارة شركة فريش للمواد الغذائية
حازم حسن رئيس مجلس إدارة KPMG حازم حسن للخبرة الاستشارية (الأمين العام للمركز)	محمد فريد خميس رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات "النساجون الشرقيون"
منير عبد النور رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - شركة هيرو للصناعات الغذائية (أمين الصندوق)	معتز الألفي رئيس مجلس إدارة مجموعة أمريكانا

أعضاء المركز

إبراهيم المعلم رئيس مجلس إدارة دار الشروق للنشر والتوزيع	عبد السلام الأنور رئيس مجلس إدارة بنك (HSBC)
أحمد المغربي وزير الإسكان، مصر	علاء الدين سبع رئيس مجلس إدارة شركة بيلتون المالية القابضة
أحمد بهجت رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات بهجت	علاء عرفة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، السويسرية للملابس الجاهزة
أحمد عز رئيس مجلس إدارة مجموعة العز	محمد العريان نائب الرئيس التنفيذي، شركة باسيفيك لإدارة الاستثمار
أيمن لأظ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - آسكا للخبرة المالية	محمد سمير عبد الرازق مدير عام شركة بروكتر & جامبل، الشرق الأدنى
جمال مبارك المدير التنفيذي لشركة ميد إنفست للاستثمار - لندن	محمد شفيق جبر رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - آرتوك جروب للاستثمار والتنمية
حسن الخطيب، العضو المنتدب، مجموعة كارليل	محمد لطفي منصور وزير النقل، مصر
حمزة الخولي رئيس مجلس إدارة الشركة العربية الأولى للتنمية والاستثمار	ناصر ساويرس عضو مجلس الإدارة المنتدب - شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة
حسن عبد الله نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - البنك العربي الإفريقي الدولي	هشام مكاي رئيس شركة بريتيش بتروليوم، مصر
خالد أبو بكر العضو المنتدب، الشركة العربية للطاقة	ياسر الملواني رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي - المجموعة المالية المصرية "هيرمس"
رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة، مصر	ياسين منصور الرئيس التنفيذي، المنصور والمغربي للاستثمار والتنمية
طاهر حلمي شريك - مؤسسة بيكر وماكنزي القانونية	
عبد العزيز حجازي رئيس مجلس الوزراء الأسبق، عضو فخري	

الإدارة التنفيذية

هناء خير الدين المدير التنفيذي ومدير البحوث

نجلاء الإهواني نائب المدير التنفيذي وكبير الاقتصاديين

عن بارومتر الأعمال

في محاولة لتوفير معلومات عن الحالة الراهنة للنشاط الاقتصادي في مصر، قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الصناعة عام ١٩٩٨. وتناولت هذه الدورية نتائج المسح نصف السنوي لعينة تتضمن ١٦٥ شركة مختارة من قطاع الصناعة التحويلية. ولتعميق محتوى التقرير، تم توسيع قاعدة المسح في عدد يوليو ٢٠٠٠ لتشمل ٣٥ شركة من قطاع التشييد والبناء. ومن ثم تحول بارومتر الصناعة إلى بارومتر الأعمال. بعدها تم توسيع قاعدة المسح في يوليو ٢٠٠٢ لتضم ١٠ شركات من قطاع السياحة. وفي يوليو ٢٠٠٦، تم توسيع المسح مرة أخرى ليصل عدد شركات العينة إلى ٣٢٠ شركة (بدلاً من ٢١٠). وفي يوليو ٢٠٠٧، تمت إضافة ١٥٤ شركة، ليصبح إجمالي عدد شركات العينة الجديدة ٤٧٤ شركة. كما تم توسيع نطاق بعض أسئلة الاستبيان، لتشتمل على بعض المعلومات الإضافية عن التوزيع الجغرافي للصادرات، وفئات العمالة المختلفة، وأسعار المدخلات الوسيطة المختلفة، وأشكال الاستثمار المتعددة. وابتداءً من هذا العدد، يضم بارومتر الأعمال مؤشراً جديداً يستهدف تلخيص نتائج الاستبيان في مؤشر واحد يعكس تقييم الشركات وتوقعاتها بالنسبة لمستوى النشاط الاقتصادي الكلي ولأداء قطاع الأعمال. ولمزيد من المعلومات حول العينة والاستبيان، رجاء الرجوع إلى "المنهجية" في هذا العدد.

يغطي هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج مسح يقوم على عينة مصنفة قطاعياً وممثلة تتكون من ٤٧٤ شركة من شركات القطاع العام والخاص. ويتضمن المسح تقييم هذه الشركات للنمو الاقتصادي ونتائج أعمالها من حيث الإنتاج، والمبيعات، والمخزون، والأسعار، وتكلفة الأجور، والعمالة، والاستثمار خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨. بالإضافة إلى ذلك، يلخص العدد توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بشكل عام ولأنشطتها بشكل خاص، خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨.

تعكس التفسيرات والآراء في هذا العدد وجهات نظر فريق العمل بالمركز ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر أعضاء مجلس الإدارة.

فريق العمل في بارومتر الأعمال بالمركز

هناء خير الدين - المدير التنفيذي ومدير البحوث

نهال المغربي - اقتصادي رئيسي

ريم عبد الحليم - اقتصادي

طارق الغمراوي - اقتصادي

فريق التحرير:

ياسر سليم - مدير التحرير

فاطمة علي - مترجمة/ محررة

تصميم وطباعة

شركة (جلو)

GLOW

القائم بجمع بيانات الاستبيان

شركة بحوث وتنمية السوق (ماركتيز)

MARKET RESEARCH & DEVELOPMENT
MARKETEERS

نظرة عامة

يعكس هذا العدد من بارومتر الأعمال آراء عينة من الشركات تشمل ٤٧٤ شركة حول أداء الاقتصاد القومي بصفة عامة وأنشطتها بصفة خاصة خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨، وتوقعاتها بالنسبة للنصف الثاني من العام. وتعمل هذه الشركات في قطاعات الصناعة التحويلية والتشييد والبناء والسياحة والنقل والاتصالات والتمويل. فضلا عن ذلك، يتضمن هذا العدد مؤشرا جديدا لبارومتر الأعمال يهدف إلى تلخيص نتائج استبيان البارومتر في مؤشر واحد يعكس تقييم الشركات وتوقعاتها بالنسبة لمستوى النشاط الاقتصادي الكلي ولأداء قطاع الأعمال.

وبالنسبة للستة أشهر الماضية، انخفض عدد الشركات التي لديها نظرة إيجابية عن النمو الاقتصادي بشدة مقارنة بالاستبيان السابق. وفيما يتعلق بنشاط قطاع الأعمال، أفاد عدد أقل نسبيا من الشركات بزيادة الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات؛ بينما أفاد عدد أكبر نسبيا بعدم تغير الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات. وبصفة عامة، سجلت شركات التمويل والسياحة والتشييد والبناء أكثر الآراء إيجابية؛ بينما جاء تقييم شركات النقل والاتصالات والصناعة التحويلية أقل تفاؤلا. وبالنسبة للستة أشهر التالية، جاءت توقعات الشركات مماثلة، حيث توقع عدد أقل نسبيا من الشركات ارتفاع النمو الاقتصادي مقارنة بالاستبيان السابق. فضلا عن ذلك، سجل عدد أكبر نسبيا من الشركات تشاؤما بالنسبة لإنتاجها ومبيعاتها المحلية وصادراتها.

ويمكن تفسير النظرة السلبية للشركات خلال الستة أشهر السابقة بارتفاع الضغوط التضخمية التي نتجت عن حزمة الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة مؤخرا لتوفير ١٢ مليار جنيه مصري لتغطية زيادة أجور ومرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام بنسبة ٣٠٪ والتي أعلنتها رئيس الجمهورية في مايو ٢٠٠٨. وقد تضمنت هذه الإجراءات التي وافق عليها البرلمان رفع أسعار البنزين والسولار والكيروسين؛ وزيادة ضريبة المبيعات على السجائر المحلية والمستوردة بنسبة ١٠٪ و٣٣٪، على التوالي؛ ورفع سعر الغاز الطبيعي للصناعات كثيفة الطاقة. كذلك تم فرض رسم تنمية موارد على تراخيص استغلال المحاجر بواقع ٢٧ جنيها مصريا عن كل طن يتم استخراجها من الطفلة الأسمنتية؛ وزيادة رسوم تنمية الموارد المفروضة على رخص تسيير السيارات الخاصة ووسائل النقل. وقد تم أيضا إلغاء الإعفاء الضريبي على المنشآت التعليمية الخاصة وعلى أذن الخزنة، وإلغاء منح تراخيص بإقامة مشروعات بنظام المناطق الحرة في مجال الصناعات كثيفة الطاقة.

وقد ترتب على هذه الإجراءات، والتي تزامنت مع ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والطاقة، ارتفاع المعدل السنوي للتضخم ليصل إلى ٢٠،٢٪ في يونيو ٢٠٠٨. كما زادت أسعار المواد الغذائية

والمشروبات، والتي تمثل ٤٤٪ من إنفاق الأسر، بنسبة ٢٧،١٪ في مايو ٢٠٠٨ مقارنة بالشهر المقابل من عام ٢٠٠٧. وفي محاولة للحد من الضغوط التضخمية، قام البنك المركزي المصري برفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة ٤ مرات خلال الخمسة أشهر الماضية. وقد نتج عن ذلك زيادة سعر الإيداع لليلة واحدة من ٨،٧٥٪ إلى ١٠،٥٪، وسعر الإقراض من ١٠،٧٥٪ إلى ١٢،٥٪ خلال ذات الفترة. كما رفع البنك المركزي المصري معدل الائتمان والخصم بنسبة ١٪ ليصل إلى ١٠٪، بعد ثباته لمدة عامين^٢.

وقد كانت للإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة آثار سلبية أيضا على البورصة المصرية، حيث توقع المستثمرون فرض الحكومة ضرائب على الأرباح الرأسمالية؛ ومن ثم تدهور «مؤشر بورصتي القاهرة والإسكندرية ٣٠» بما يقرب من ٧٣٠ نقطة حيث انخفض من ١١٧٨٧ في إبريل ٢٠٠٨ إلى ١١٠٥٧ في مايو ٢٠٠٨. وقد كان هذا الانخفاض هو الأشد منذ عام ٢٠٠٦.

وتعكس الرؤية الحذرة للشركات بالنسبة للنشاط الاقتصادي الكلي ولأدائها الخاص عدم الثقة في استمرارية النمو الاقتصادي في الأجل القصير في ضوء الارتفاع الشديد في معدلات التضخم؛ وتباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، الشريك التجاري الرئيسي لمصر؛ واستمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة في الأجل القصير. ولاستعادة ثقة الشركات بالاقتصاد القومي، يتعين اتخاذ إجراءات إصلاحية جريئة وأكثر شمولاً لكبح التضخم، والقضاء على الاختلالات المالية، وزيادة تغطية شبكات الضمان الاجتماعي لتخفيف حدة الضغوط التضخمية على الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

ويستعرض هذا العدد من "بارومتر الأعمال" النتائج الرئيسية للاستبيان تحت أربعة عناوين رئيسية هي: مستوى النشاط الاقتصادي (النمو الاقتصادي، والإنتاج، والمبيعات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية)؛ والأسعار والأجور؛ والاستثمار والتشغيل؛ وأخيرا المعوقات التي تواجهها الشركات.

مؤشر بارومتر الأعمال

تم تقدير مؤشر بارومتر الأعمال^٤ باستخدام تحليل المكونات الرئيسية واعتمادا على إجابات الشركات في شتى القطاعات التي يغطيها بارومتر الأعمال (لمزيد من المعلومات، انظر المنهجية في نهاية هذا

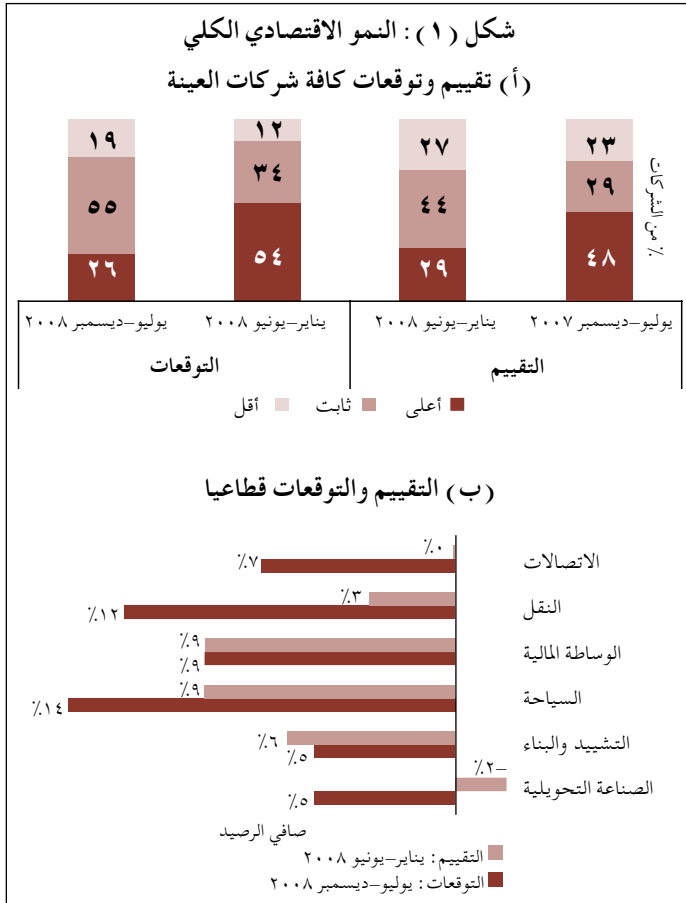
^١ تم الحصول على هذه البيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء www.capmas.gov.eg.

^٢ تم الحصول على هذه البيانات من البنك المركزي المصري www.cbe.org.eg.

^٣ تم الحصول على هذه البيانات من وزارة المالية www.mof.gov.eg.

^٤ يتقدم الباحثون بالشكر للدكتور / رشاد حامد، خبير تحليل البيانات بمكتب الزناتي وشركاهم لمراجعة تقدير مؤشر بارومتر الأعمال.

عن ذلك، ارتفعت نسبة الاستثمار من ٢٢,٧٪ إلى ٢٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال ذات الفترة.^٦



وعلى المستوى القطاعي، أفاد عدد أكبر نسبيا من شركات السياحة، والوساطة المالية بارتفاع معدل النمو الاقتصادي؛ بينما أشارت نسبة أقل من شركات التشييد والبناء والنقل إلى ارتفاعه. وقد أفادت الغالبية العظمى من شركات الاتصالات بثبات النمو الاقتصادي؛ بينما أشار عدد أقل من شركات التشييد والبناء والنقل إلى ارتفاعه، في حين أفاد عدد أكبر نسبيا من شركات الصناعة التحويلية بانخفاضه. ووفقا لوزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، كانت قطاعات السياحة، والتشييد والبناء، والاتصالات، من القطاعات الأكثر إسهاما في زيادة معدل النمو الاقتصادي خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وقد شهد قطاع السياحة أعلى معدل للنمو الاقتصادي (٢٧٪). وبلغ معدل النمو لقطاعي التشييد والبناء، والاتصالات، ١٥,٥٪ و ١٥٪، على التوالي. كما شهد كل من قطاعي الصناعة التحويلية والنقل نموا بمعدلات أقل بلغت ٨,٥٪ و ٨٪ على التوالي، خلال ذات الفترة. وبصفة عامة، جاءت معدلات النمو التي حققتها القطاعات المختلفة متسقة مع نتائج الاستبيان.^٧

العدد). ولأغراض المقارنة، تم تقدير مؤشر بارومتر الأعمال اعتمادا على تقييم الشركات لثلاث فترات مختلفة هي: يناير - يونيو ٢٠٠٧، ويوليو - ديسمبر ٢٠٠٧، ويناير - يونيو ٢٠٠٨؛ وعلى توقعات الشركات للفترات يوليو - ديسمبر ٢٠٠٧، ويناير - يونيو ٢٠٠٨، ويوليو - ديسمبر ٢٠٠٨.

وقد بلغ مؤشر بارومتر الأعمال في يوليو ٢٠٠٨ (والذي يغطي الفترة يناير - يونيو ٢٠٠٨) ٤٨٪ مقارنة بمؤشر شهر يناير ٢٠٠٨ والذي بلغ ٤٨,٧٪، بانخفاض في حدود ١,٤٪. وقد انخفض مؤشر يوليو ٢٠٠٨ مقارنة بمؤشر يوليو ٢٠٠٧ (والذي بلغ ٥١,١٪) بنسبة ٦,١٪. ويعكس هذا الانخفاض قلق الشركات بشأن الاقتصاد المصري. وقد أدى تقييم الشركات للستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨ وتوقعاتها بالنسبة للنصف الثاني من العام إلى دفع قيمة المؤشر إلى أسفل. وعلى الرغم من ذلك، فإن نتائج بارومتر الأعمال تشير إلى أن نسبة الشركات التي أفادت بقوة أدائها أو على الأقل ثباته مازالت أعلى من نسبة الشركات التي أفادت بضعف أدائها. فضلا عن ذلك، فإن عدد الشركات التي لديها رؤية إيجابية يفوق عدد الشركات التي لديها توقعات سلبية.

مستوى النشاط الاقتصادي

انخفاض النمو الاقتصادي وتوقعات أقل تفاؤلا

خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨، أفادت الغالبية العظمى من الشركات بثبات (٤٤٪) أو ارتفاع (٢٩٪) مستوى النمو الاقتصادي؛ بينما أشار عدد أكبر من الشركات (٢٧٪) مقارنة بالستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٧ (٢٣٪) إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي. ويتفق تقييم الشركات للنمو مع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي الفعلية. فوفقا لوزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٧,٥٪ خلال الربع الثالث (يناير - مارس) من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، مقارنة بنسبة ٧,٣٪ خلال الربع المناظر من العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧. ويرجع معدل النمو المتوقع خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى الاستهلاك المحلي، الذي بلغ ٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من انخفاضه الطفيف من ٨,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع المناظر من العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وتمثل الصادرات، والتي ارتفعت بنسبة ١٤,٢٪ خلال ذات الفترة، ٣٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما زاد نصيب الواردات من ٣٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٣٩,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع المناظر من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨. فضلا

^٦ تجدر الإشارة إلى أن المكون الرئيسي الأول المستخدم في تقدير مؤشر بارومتر الأعمال يفسر ٥٨٪، و ٦٠٪، و ٧٣٪ من التباين في مؤشرات يوليو ٢٠٠٧، ويناير ٢٠٠٨، ويوليو ٢٠٠٨ على التوالي.

^٧ تم الحصول على هذه البيانات من وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية www.mop.gov.eg.

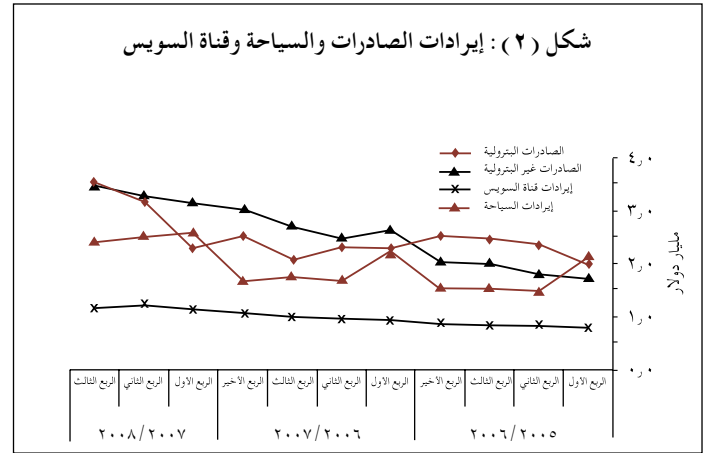
^٧ تم الحصول على هذه البيانات من وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية www.mop.gov.eg.

وبصفة عامة، كانت توقعات الشركات أكثر تحفظا خلال عام ٢٠٠٨، الأمر الذي يعكس تباطؤ الاقتصاد العالمي الناتج عن ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وتفاقم الضغوط التضخمية. فضلا عن ذلك، أدى استمرار الاختلالات المالية إلى تزايد تشاؤم الشركات بشأن النمو الاقتصادي في المستقبل. وخلال الفترة يوليو - مارس ٢٠٠٧/٢٠٠٨، استمرت الحكومة في اتباع سياسة مالية توسعية، حيث ارتفعت النفقات بنسبة ٤٠,٣٪ مقارنة بنسبة ٢٨,٩٪ زيادة في الإيرادات. وفي محاولة لتخفيف المعاناة التي يواجهها المصريون نتيجة ارتفاع الضغوط التضخمية مؤخرا، قامت الحكومة بزيادة الأجور والمرتبات بمعدل ١٥٪ خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠٠٧/٢٠٠٨ مقارنة بالفترة المناظرة من العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧. كما قامت بزيادة الدعم بنسبة ١٣٤,٤٪ خلال ذات الفترة، والذي تم تخصيص ٦٠٪ منه لدعم المنتجات البترولية، و ٢٠٪ لدعم المواد الغذائية، والنسبة المتبقية (٢٠٪) للمنع والإعانات الاجتماعية^٩. ومن ثم، لم تستطع الحكومة أن تفي بالتزامها بخفض العجز المالي بمعدل ١٪ سنويا. كما أدى بعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مؤخرا إلى زيادة شكوك الشركات، ومنها فرض حظر على تصدير بعض المنتجات، وإصدار قانون جديد للضرائب العقارية، والذي من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة الأعباء الضريبية، ليس فقط على القطاع العائلي، ولكن على الشركات أيضا. فضلا عن ذلك، قد تترتب على المشاكل التي واجهت تأسيس مشروع «أجريوم» للأسمدة في محافظة دمياط نتائج سلبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مستقبلا. وعلى الرغم من أن نتائج الاستبيان الحالي لا تعكس المشاكل التي أحاطت عملية بيع بنك القاهرة إلا أن هذه المشاكل سوف تلقي بظلال من الشك حول مدى جاذبية بيئة الأعمال في مصر.

ثبات الإنتاج وانخفاض طفيف في التوقعات

أشارت الغالبية العظمى من الشركات بارتفاع (٥٦٪) أو ثبات (٢٨٪) إنتاجها خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨. وفي ذات الوقت، أفادت نسبة أقل من الشركات (١٦٪) بانخفاض الإنتاج مقارنة بالاستبيان السابق (١٧٪). ولا تتسق آراء الشركات عن إنتاجها ونشاطها بصفة عامة (كما ستم مناقشته لاحقا) مع وجهة نظرها فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي. ويبدو أن آراء الشركات عن النمو الاقتصادي قد تأثرت بدرجة كبيرة بارتفاع معدلات التضخم المترتب على الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة مؤخرا والتي تزامنت مع إجراء هذا الاستبيان (نهاية شهر مايو ٢٠٠٨). ويشير الشكل ٣ (ب) إلى أن نسبة الشركات التي أشارت إلى ارتفاع الإنتاج كانت أعلى في قطاعات الوساطة المالية والسياحة والتشييد والبناء. بينما كان معدل أداء شركات الصناعة التحويلية، والاتصالات، والنقل، أقل من المتوسط. وبالنسبة للصناعات التحويلية، أدلت كافة شركات الأخشاب والأثاث، والطباعة، والدهانات بزيادة إنتاجها، وذلك مقارنة بشركات الأحذية،

وتشير بيانات البنك المركزي المصري عن ميزان المدفوعات خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ارتفاع الإيرادات السياحية بنسبة ٣٩,٣٪ مقارنة بالربع المناظر من عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وخلال ذات الفترة، ارتفعت الصادرات البترولية وغير البترولية بمعدل ٧١,٨٪ و ٢٩,٥٪، على التوالي. وشهدت إيرادات قناة السويس ارتفاعا بنسبة أقل بلغت ١٩,٢٪ (الشكل ٢). وزادت صادرات الخدمات بنسبة ٣٩,٥٪ مقارنة بالربع المناظر من عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. كما ارتفعت الواردات بمعدل ٤٦,٨٪، مما يعكس ارتفاع أسعار الواردات. وقد تحول عجز الميزان الجاري، الذي بلغ ١٥٣ مليون دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، إلى فائض في حدود ٧٣٤ مليون دولار أمريكي خلال الربع الثالث من ذات العام المالي. وبلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ٤٨٠٠ مليون دولار أمريكي خلال النصف الثاني من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، بمعدل نمو بلغ ١٩,٨٪ مقارنة بالربع المناظر من العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧.^٨



المصدر: البنك المركزي المصري www.cbe.org.eg.

ملاحظة: الربع الأول: يوليو - سبتمبر، الربع الثاني: أكتوبر - ديسمبر؛ الربع الثالث: يناير - مارس؛ الربع الرابع: إبريل - يونيو.

وقد اختلفت توقعات الشركات بالنسبة للنمو الاقتصادي في الاستبيان الحالي مقارنة بالاستبيان السابق، حيث توقعت الغالبية العظمى من الشركات (٨١٪) ثباته أو ارتفاعه خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. بينما توقعت نسبة أكبر من الشركات (٥٥٪) ثبات النمو الاقتصادي خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ مقارنة بنسبة ٣٤٪ خلال الستة أشهر الأولى من ذات العام، في حين توقعت نسبة أقل من الشركات (٢٦٪) ارتفاع النمو الاقتصادي خلال الستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨ مقارنة بنسبة ٥٤٪ خلال النصف الأول من ذات العام. فضلا عن ذلك، توقع عدد أكبر نسبيا من الشركات (١٩٪) انخفاض النمو الاقتصادي خلال الستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨، مقارنة بنسبة ١٢٪ خلال النصف الأول من ذات العام.

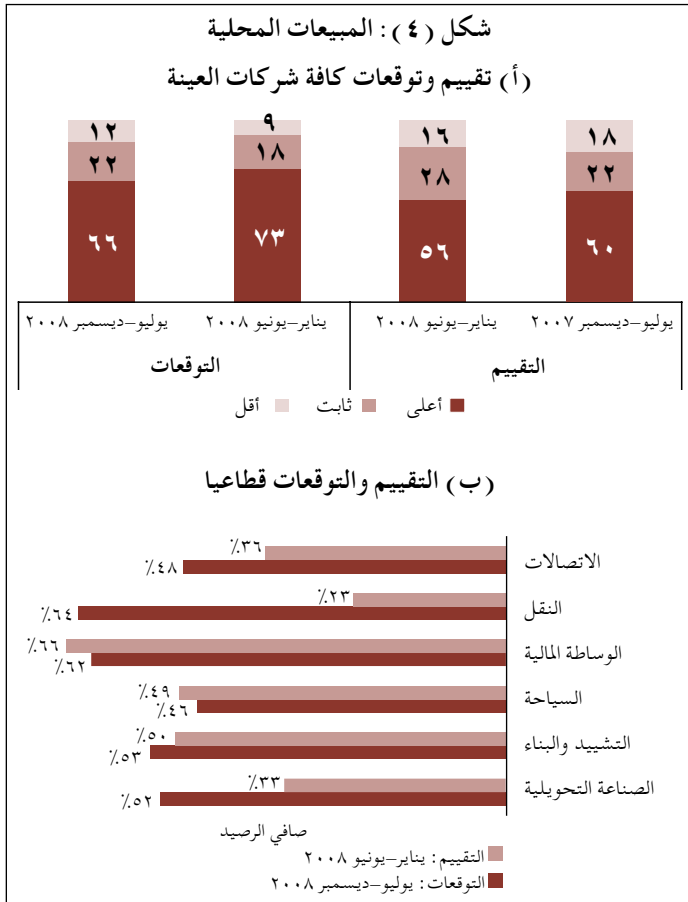
^٨ تم الحصول على هذه البيانات من وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية www.mop.gov.eg

والبنك المركزي المصري www.cbe.org.eg

^٩ تم الحصول على البيانات من وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية www.mop.gov.eg

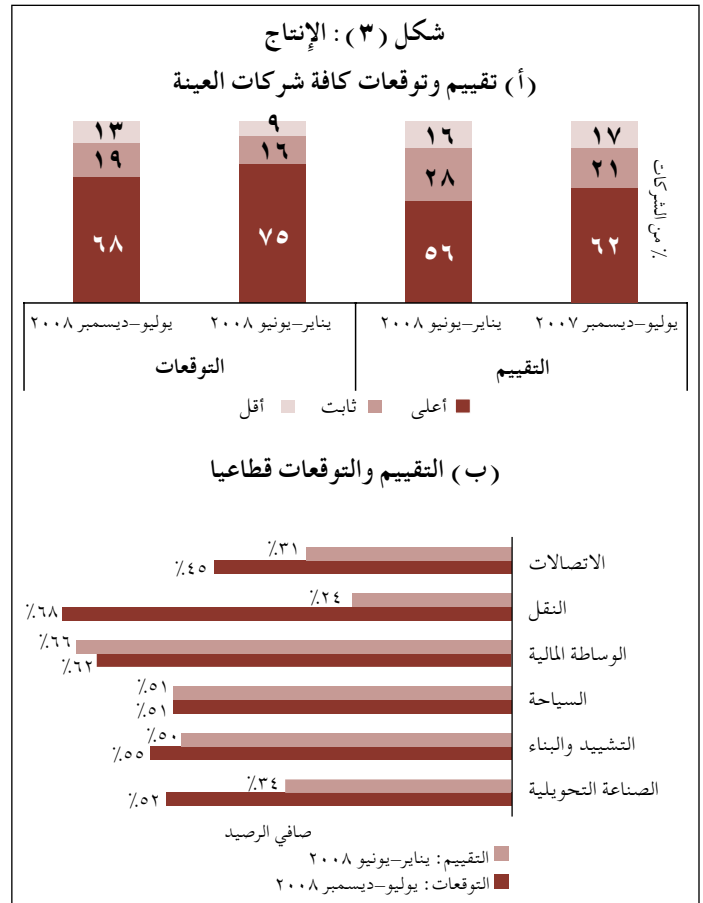
أفاد عدد أقل من الشركات بارتفاع المبيعات المحلية وانخفاض التوقعات

خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨، أفادت الغالبية العظمى من الشركات بارتفاع (٥٦٪) أو ثبات (٢٨٪) مبيعاتها المحلية، مقارنة بنسبتي ٦٠٪ و ٢٢٪ خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٧. فضلا عن ذلك، أشار عدد أقل نسبيا من الشركات (١٦٪) بانخفاض مبيعاتها المحلية خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨، مقارنة بنسبة ١٨٪ خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٧. وقد أفادت شركات الوساطة المالية، والتشييد والبناء، والسياحة بارتفاع مبيعاتها المحلية مقارنة بشركات الاتصالات والصناعة التحويلية والنقل. وبالنسبة لشركات الصناعة التحويلية، أفادت كافة شركات الخشب والمنتجات الخشبية، والطباعة، والدهانات بارتفاع مبيعاتها المحلية، بينما أشارت كافة شركات الأحذية، والجلود والمنتجات غير المعدنية إلى انخفاضها. وقد زادت نسبة شركات الأسمدة، والخزف، ووسائل المواصلات التي أشارت إلى ارتفاع مبيعاتها المحلية مقارنة بشركات البلاستيك، والمطاط، والغزل والنسيج.



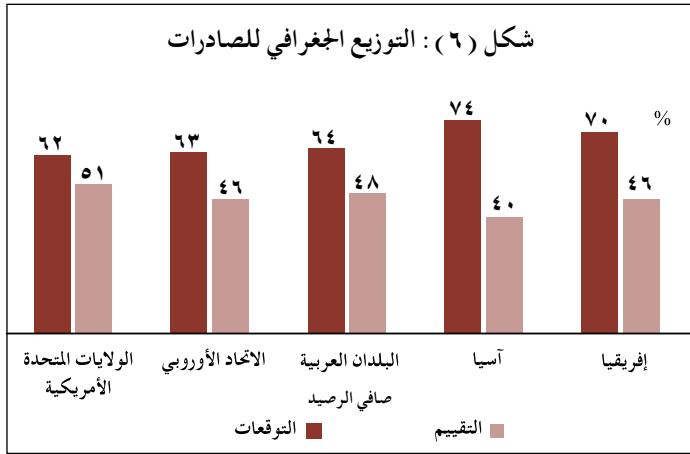
وبالنسبة للستة أشهر القادمة، توقعت الغالبية العظمى من الشركات ارتفاع (٦٦٪) أو ثبات (٢٢٪) المبيعات المحلية، على الرغم من أن توقعات الشركات كانت أقل تفاؤلا مقارنة بالنصف الأول من عام

والجلود، والمنتجات غير المعدنية والتي أفادت بانخفاضه. كما ارتفعت نسبة شركات الأسمدة، والخزف، ووسائل النقل التي أشارت إلى ارتفاع إنتاجها مقارنة بشركات البلاستيك والمطاط.



وبصفة عامة، كانت الشركات أقل تفاؤلا بالنسبة لأدائها المتوقع خلال الستة أشهر القادمة. وقد توقعت الغالبية العظمى من الشركات ارتفاع (٦٨٪) أو ثبات (١٩٪) مستويات الإنتاج. غير أن نسبة أكبر من الشركات (١٣٪) توقعت انخفاض مستويات الإنتاج خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، مقارنة بنسبة ٩٪ خلال الستة أشهر الأولى من ذات العام. وجاءت التوقعات الأكثر تفاؤلا نسبيا من شركات النقل، والوساطة المالية، والتشييد والبناء، والصناعة التحويلية. وعلى عكس المتوقع، كانت شركات السياحة والاتصالات أقل تفاؤلا. وبالنسبة لشركات الصناعة التحويلية، تخطط كافة شركات الدهانات زيادة إنتاجها. فضلا عن ذلك، توقعت نسبة أكبر من شركات البترول، والخزف، والأسمت، والصابون، ووسائل المواصلات زيادة إنتاجها مقارنة بشركات الطباعة، والأحذية، والزجاج، والورق، والغزل والنسيج، والمنتجات الغذائية.

وبالنسبة للسته أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨، توقعت الغالبية العظمى من الشركات ارتفاع (٧١٪) أو ثبات (١٩٪) الصادرات، على الرغم من أنها كانت أقل تفاؤلاً مقارنة بالنصف الأول من ذات العام. وبالمثل، توقعت نسبة أكبر من الشركات (١٠٪) انخفاض الصادرات خلال هذه الفترة مقارنة بنسبة ٨٪ فقط خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨. ومن الممكن تفسير هذه الآراء الأقل تفاؤلاً بتوقع استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة عالمياً، وتوقع فرض حظر تصدير على بعض المنتجات، خاصة المواد الغذائية. وقد توقعت كافة الشركات ارتفاع صادراتها خلال الفترة القادمة، وإن كانت الزيادة المتوقعة أكبر في قطاعات الوساطة المالية، والتشييد والبناء، والسياحة، والاتصالات، عنها في قطاعي الصناعة التحويلية والنقل. وداخل قطاع الصناعة التحويلية، توقعت كافة الشركات زيادة الصادرات باستثناء شركات الأسمنت. وكانت شركات الصابون، والدهانات، والأخشاب ومنتجاتها، والبلاستيك الأكثر تفاؤلاً.



المصدر: نتائج الاستبيان.

ويشير الشكل (٦) إلى أن الصادرات قد استهدفت الولايات المتحدة، والأسواق العربية، والإفريقية، والاتحاد الأوروبي، بينما اتجهت نسبة أقل من الصادرات إلى البلدان الآسيوية. فضلاً عن ذلك، تستهدف الشركات زيادة صادراتها إلى كافة البلدان، خاصة الإفريقية والآسيوية.

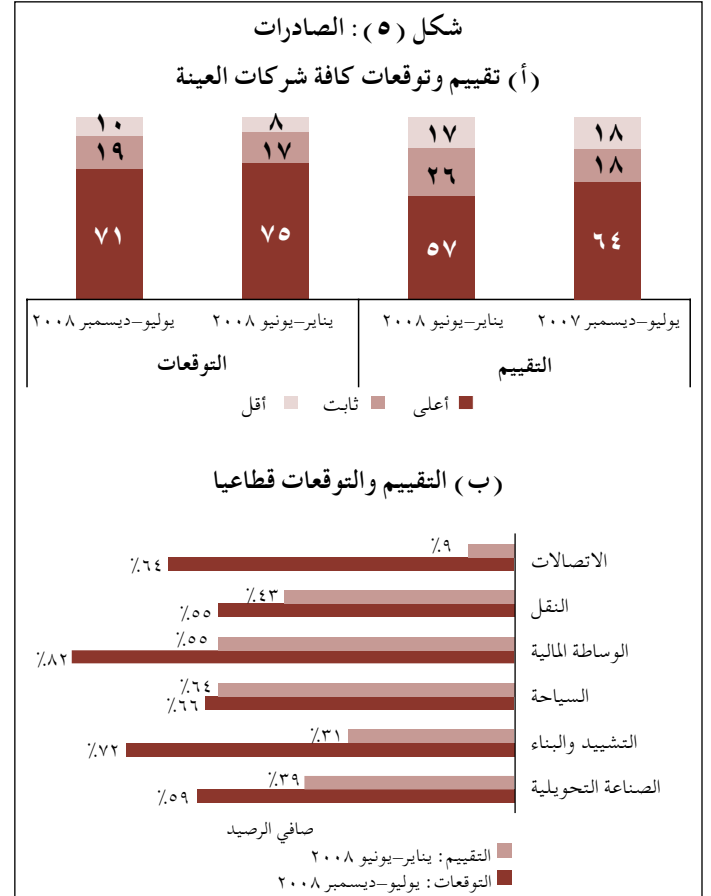
ارتفاع المخزون ومعدل استغلال الطاقة الإنتاجية

حافظت الغالبية العظمى من الشركات على مستوى مخزونها (٥٨٪) أو قامت بزيادته (٢٣٪) نتيجة للزيادة المتواضعة في المبيعات المحلية والانخفاض الواضح في الصادرات. وقد أشار عدد أقل من الشركات (١٩٪) إلى انخفاض مخزونها مقارنة بالاستبيان السابق (٣٢٪). وقد أفادت شركات السياحة، والتشييد والبناء، والصناعة التحويلية فقط بارتفاع المخزون؛ بينما لم تغير شركات الوساطة المالية والنقل مخزونها. وأفادت شركات الاتصالات بانخفاض المخزون، بينما أشارت كافة شركات الأخشاب ومنتجاتها، والبتروكيمياويات إلى زيادته. وقد أفادت نسبة أكبر من شركات الزجاج، ومواد البناء غير الحرارية،

(٢٠٠٨) حيث توقعت ٧٣٪ من الشركات ارتفاع المبيعات المحلية). وبالمثل، توقعت نسبة أكبر من الشركات (١٢٪) انخفاض المبيعات المحلية خلال الستة أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨ مقارنة بالنصف الأول من ذات العام (٩٪). وقد توقعت نسبة أكبر من شركات النقل، والوساطة المالية، والتشييد والبناء، والصناعات التحويلية، ارتفاع مبيعاتها المحلية. بينما كانت شركات الاتصالات والسياحة أقل تفاؤلاً بالنسبة لمبيعاتها المحلية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. وبالنسبة لشركات الصناعة التحويلية، توقعت كافة الشركات زيادة مبيعاتها المحلية، باستثناء شركات الأحذية. وكانت شركات الدهانات، والخزف، والأخشاب والمنتجات الخشبية، والجلود، والمنتجات غير المعدنية أكثر تفاؤلاً بالنسبة لمبيعاتها المحلية.

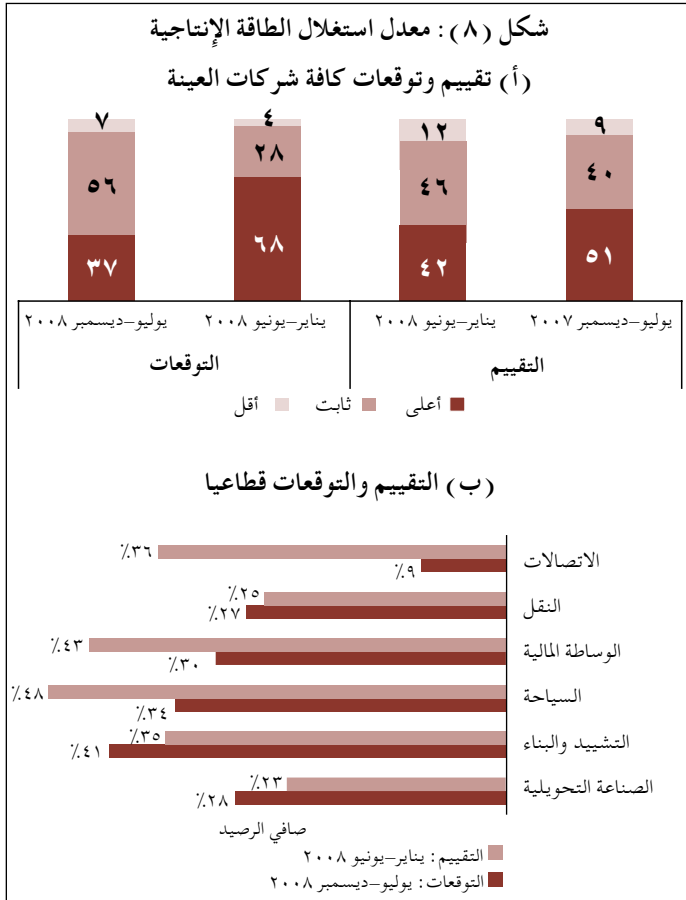
انخفاض الصادرات وتوقعات أقل تفاؤلاً

أشارت الغالبية العظمى من الشركات إلى ارتفاع (٥٧٪) أو ثبات (٢٦٪) المبيعات الخارجية خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨. وقد جاءت الآراء الأكثر تفاؤلاً من شركات السياحة، والوساطة المالية، والنقل. وكانت آراء شركات الصناعة التحويلية، والتشييد والبناء أقل تفاؤلاً، بينما أفادت شركات الاتصالات بارتفاع طفيف في صادراتها. وبالنسبة للصناعات التحويلية، أفادت كافة الشركات بارتفاع صادراتها باستثناء شركات الأسمنت والجلود.



المصدر: نتائج الاستبيان.

والجلود، والأحذية، والبلاستيك، والمطاط، والملابس الجاهزة فقط إلى خفض معدل استغلال الطاقة الإنتاجية. أما بالنسبة للستة أشهر القادمة، فتتوقع الغالبية العظمى من الشركات ثبات (٥٦٪) أو زيادة (٣٧٪) معدل استغلال الطاقة. وتتوقع كافة القطاعات، خاصة شركات التشييد والبناء، والسياحة، والوساطة المالية زيادة هذا المعدل، بينما أشار عدد أقل نسبياً من شركات الصناعة التحويلية والنقل إلى زيادة مماثلة. فضلاً عن هذا، تتوقع كافة شركات الصناعة التحويلية زيادة أو ثبات معدل استغلال الطاقة الإنتاجية، باستثناء شركات الأحذية.



المصدر: نتائج الاستبيان.

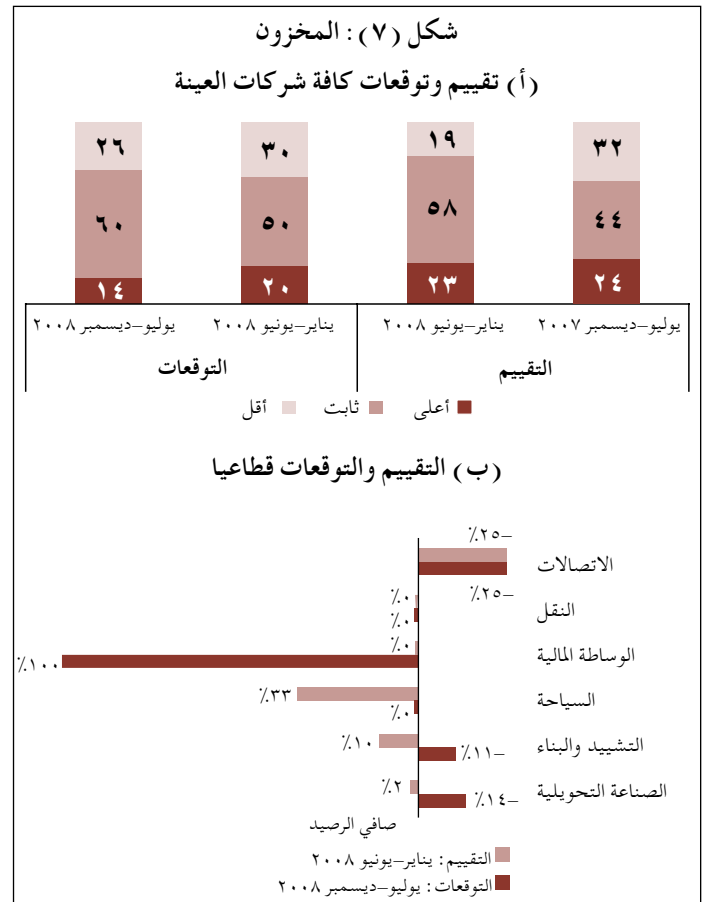
الأسعار والأجور

ارتفاع الأسعار وتوقعات مماثلة

أدلت الغالبية العظمى من الشركات بارتفاع (٥٦٪) أو ثبات (٤١٪) أسعار المنتجات النهائية. كما أشار عدد أكبر نسبياً من شركات التشييد والبناء، والسياحة، والصناعة التحويلية، إلى ارتفاع هذه الأسعار. وتتماشى هذه النتائج مع المشاهد من ارتفاع أسعار العقارات وزيادة معدلات التضخم. وبالنسبة للشركات الصناعية، فقد أفادت كافة الشركات بارتفاع الأسعار، باستثناء شركات الملابس الجاهزة، والأخشاب، والأحذية، والجلود، والبلاستيك، والدهانات، والتي أفادت بثبات أسعار منتجاتها النهائية.

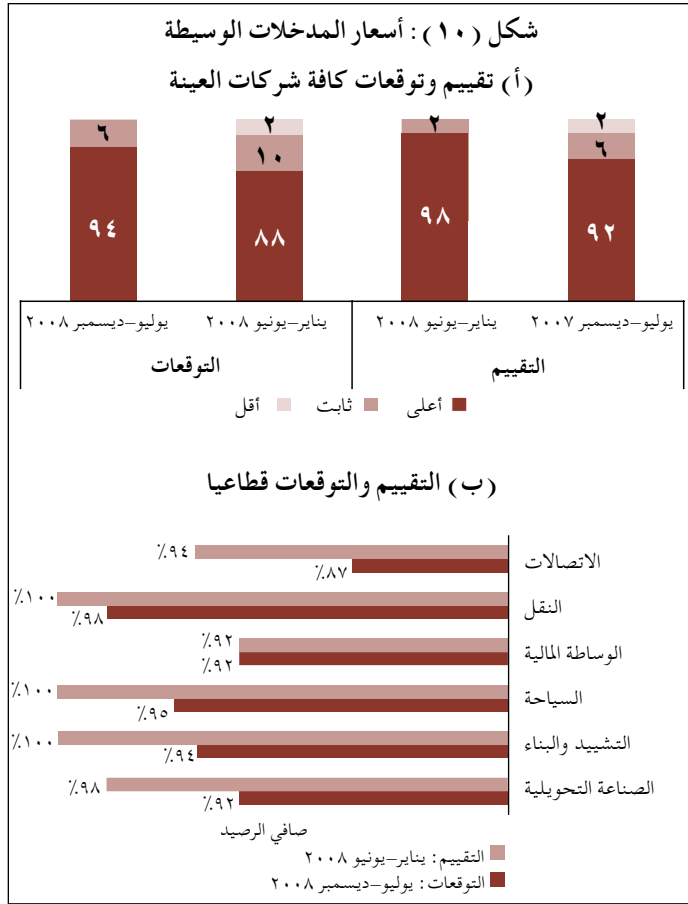
بزيادة المخزون، في حين أفادت شركات المنتجات غير المعدنية، والبلاستيك، والصابون، والورق، والملابس الجاهزة، والغزل والنسيج بخفضه.

وبالنسبة للستة أشهر القادمة، تتوقع الغالبية العظمى من الشركات ثبات (٦٠٪) أو خفض (٢٦٪) المخزون. كما يتوقع عدد أقل من الشركات (١٤٪) زيادة المخزون مقارنة بالاستبيان السابق، حيث اعتمدت ٢٠٪ من الشركات زيادته. وتتوقع كافة شركات الوساطة المالية زيادة المخزون، بينما تتوقع شركات السياحة، والنقل ثباته، وشركات الصناعة التحويلية، والاتصالات، والتشييد والبناء خفضه. وداخل قطاع الصناعة التحويلية، تعتزم كافة الشركات خفض أو تثبيت المخزون، باستثناء شركات البترول، ومواد البناء غير الحرارية، والرجاج.



المصدر: نتائج الاستبيان.

أشارت الغالبية العظمى من الشركات إلى ثبات (٤٦٪) أو ارتفاع (٤٢٪) معدل استغلال الطاقة الإنتاجية، بينما أفادت نسبة أكبر من الشركات (١٢٪) بانخفاضه مقارنة بالاستبيان السابق (٩٪). وقد أفاد عدد أكبر نسبياً من شركات السياحة، والوساطة المالية، والاتصالات، والتشييد والبناء بارتفاع معدل استغلال الطاقة الإنتاجية، بينما أفاد عدد أقل نسبياً من شركات النقل والصناعة التحويلية بزيادة هذا المعدل. وبالنسبة للصناعة التحويلية، أشارت شركات المنتجات غير المعدنية،

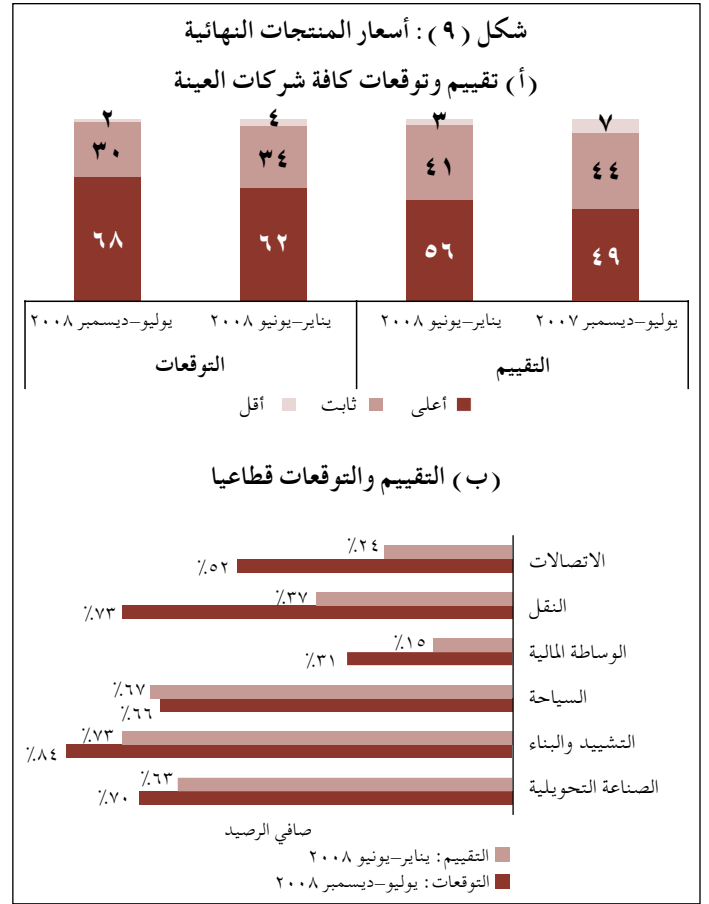


المصدر: نتائج الاستبيان .

أشارت كافة الشركات إلى ارتفاع (٩٨٪) أو ثبات (٢٪) أسعار المدخلات الوسيطة. إذ أفادت كافة شركات التشييد والبناء، والسياحة، والنقل بارتفاع أسعار مدخلاتها الوسيطة، بينما أشارت نسبة أقل من شركات الصناعة التحويلية والاتصالات والوساطة المالية بزيادة هذه الأسعار. أما بالنسبة للنصف الثاني من عام ٢٠٠٨، فقد توقع ٩٤٪ من الشركات ارتفاع أسعار المدخلات الوسيطة، بينما توقع ٦٪ من الشركات ثباتها. كما توقع عدد أكبر نسبيا من شركات النقل، والسياحة، والتشييد والبناء، والصناعات التحويلية، والوساطة المالية، ارتفاع أسعار المدخلات الوسيطة، بينما توقع عدد أقل من شركات الاتصالات ارتفاع أسعار تلك المدخلات. وقد أفادت كافة شركات الصناعة التحويلية بارتفاع أسعار المدخلات الوسيطة، كما كان لهذه الشركات توقعات مماثلة.

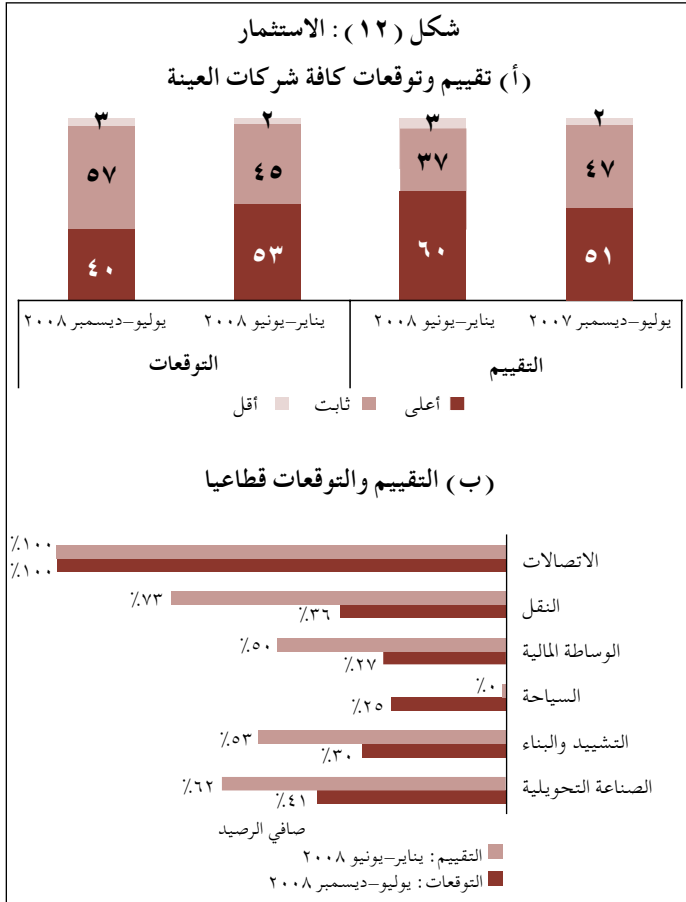
ارتفاع الأجور وتوقعات مماثلة

أفادت كافة الشركات بارتفاع الأجور (٨٢٪) أو ثباتها (١٨٪) بالنسبة للنصف الأول من عام ٢٠٠٨. وقد أشار عدد أكبر نسبيا من شركات الصناعة التحويلية، والوساطة المالية، والتشييد والبناء، والاتصالات إلى ارتفاع الأجور. وبالنسبة لشركات الصناعة التحويلية، أفادت كافة الشركات بارتفاع الأجور، باستثناء شركات المنتجات غير المعدنية التي أفادت بثبات الأجور. وفيما يتعلق بالنصف الثاني من عام



المصدر: نتائج الاستبيان .

وبالنسبة للسته أشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨، توقعت الغالبية العظمى من الشركات ارتفاع (٦٨٪) أو ثبات (٣٠٪) أسعار المنتجات النهائية. وتوقع نسبة أكبر من شركات التشييد والبناء، والنقل، والصناعة التحويلية، والسياحة ارتفاع هذه الأسعار. وقد توقعت كافة شركات الصناعة التحويلية ارتفاع أسعار المنتجات النهائية، خاصة شركات البترول، والزجاج، والخزف، والأخشاب والمنتجات الخشبية، والجلود، والمنتجات غير المعدنية.



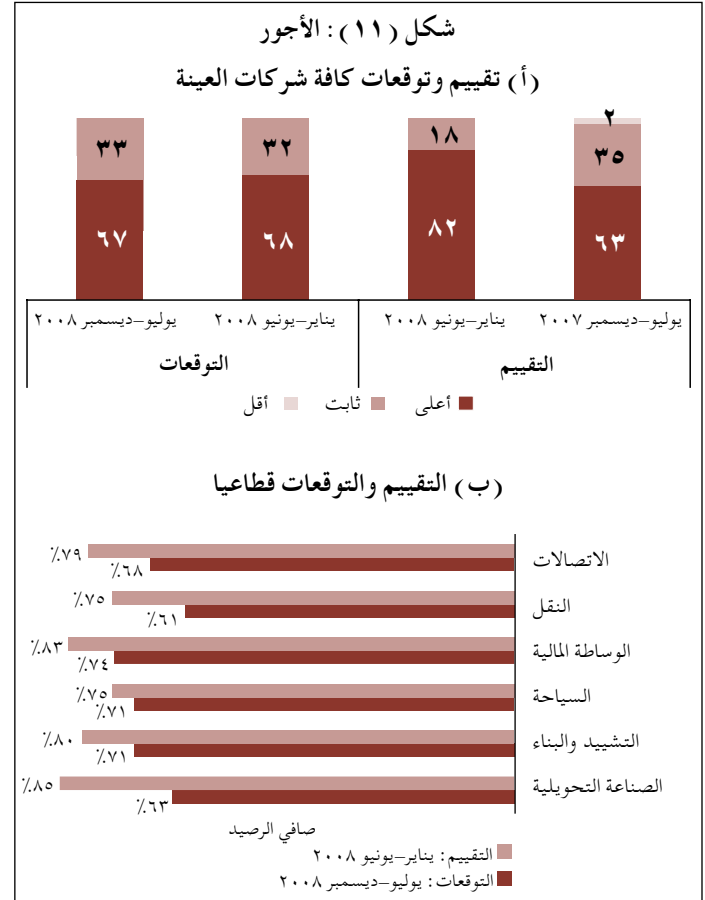
المصدر: نتائج الاستبيان.

وبالنسبة للسته أشهر القادمة، تتوقع غالبية الشركات ثبات استثماراتها (٥٧٪) أو زيادتها (٤٠٪). وتتوقع كافة شركات الاتصالات زيادة استثماراتها، بينما يتوقع عدد أقل نسبيا من شركات الصناعة التحويلية، والنقل، والتشييد والبناء، والوساطة المالية، والسياحة زيادتها. وبالنسبة لشركات الصناعة التحويلية، تتوقع كافة الشركات زيادة استثماراتها، باستثناء شركات المشروبات والدخان.

ارتفاع معتدل في مستوى التشغيل وتوقعات بانخفاضه

خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨، أفادت الشركات بثبات (٥٥٪) أو ارتفاع (٣٣٪) مستوى التشغيل. وقد أشارت الغالبية العظمى من الشركات إلى تعيين عدد أكبر من العمال والفنيين (١٧٪) مقارنة بالإداريين (١٤٪)، وإلى استخدام عمالة مؤقتة (٣٣٪) أكثر من العمالة الدائمة (٢٩٪). كما أفادت شركات الوساطة المالية، والنقل، والسياحة بزيادة مستويات التشغيل، بينما أشار عدد أقل نسبيا من شركات التشييد والبناء، والاتصالات، والصناعة التحويلية إلى ارتفاع مستوياته. وبالنسبة لشركات الصناعة التحويلية، أفادت كافة الشركات بزيادة أو ثبات مستوى التشغيل، بينما أفاد عدد أكبر نسبيا من شركات البلاستيك، والأحذية، والغزل والنسيج، والصابون، والزجاج، والورق، بانخفاضه.

٢٠٠٨، فقد توقعت كافة الشركات ارتفاع (٦٧٪) أو ثبات (٣٣٪) الأجور. وتوقع عدد أكبر نسبيا من شركات الوساطة المالية، والسياحة، والتشييد والبناء، والاتصالات، والصناعة التحويلية، والنقل، زيادة الأجور. وفي مجال الصناعة التحويلية، توقعت كافة الشركات زيادة الأجور، باستثناء شركات الدهانات، والأخشاب، والجلود، التي توقعت ثبات الأجور.



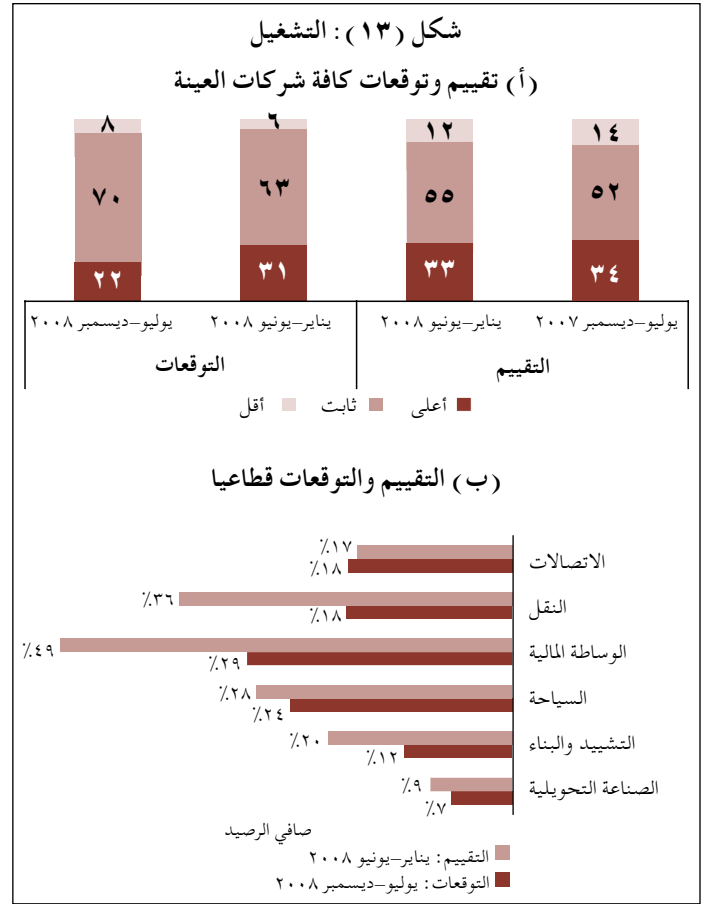
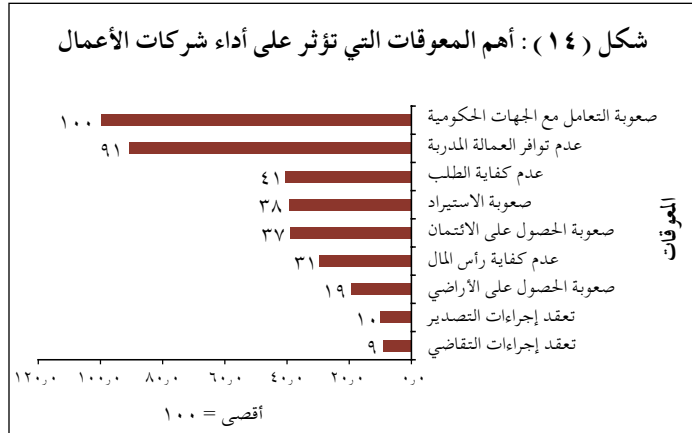
المصدر: نتائج الاستبيان.

الاستثمار والتشغيل

ارتفاع مستوى الاستثمار وتوقعات بانخفاضه بنسبة طفيفة

بالنسبة للسته أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨، أفادت الغالبية العظمى من الشركات بارتفاع (٦٠٪) أو ثبات (٣٧٪) مستوى الاستثمار. وقد ركزت هذه الاستثمارات في الآلات والمعدات، والمباني، والأراضي. وقد أشارت نسبة أكبر من شركات الاتصالات، والنقل، والصناعة التحويلية إلى ارتفاع استثماراتها، تليها شركات التشييد والبناء، والوساطة المالية. وتعد شركات السياحة هي الوحيدة التي أدلت بثبات استثماراتها. وبالنسبة للشركات الصناعية، أفادت كافة الشركات بارتفاع أو ثبات استثماراتها.

الشركات أيضا من صعوبة الاستيراد، وصعوبة الحصول على الائتمان. ويوضح الشكل ١٤ أهم المعوقات التي تواجه هذه الشركات.



وبالنسبة للفترة الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨، تتوقع الشركات المحافظة على مستوى التشغيل (٧٠٪) أو زيادته (٢٢٪). وتوقع عدد أكبر نسبيا من شركات الوساطة المالية، والسياحة زيادة مستوى التشغيل مقارنة بالقطاعات الأخرى. وبالنسبة لشركات الصناعة التحويلية، تخطط كافة الشركات لرفع أو تثبيت مستوى التشغيل، بينما يعتمز عدد أكبر نسبيا من شركات الأحذية، والورق، والبلاستيك، والصابون، والغزل والنسيج، والمنتجات المعدنية، خفض مستوى التشغيل بها.

المعوقات

صعوبة التعامل مع الجهات الحكومية، وندرة العمالة الماهرة، ومحدودية الطلب من أشد المعوقات

أظهرت نتائج الاستبيان السابق أن الغالبية العظمى من الشركات أعربت عن قلقها بشأن ارتفاع أسعار المدخلات، والتعامل مع الجهات الحكومية، وندرة العمالة الماهرة، فضلا عن تعقد إجراءات التقاضي. وبالنسبة للاستبيان الحالي، أفادت الغالبية العظمى من الشركات بأن أكثر المعوقات التي تواجه نشاطها تتعلق بصعوبة التعامل مع الجهات الحكومية، وندرة العمالة الماهرة، ومحدودية الطلب. كما عانت

قطاع السياحة		قطاع التشييم		قطاع المشيد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية		قطاع الأعمال		قطاع النقل		قطاع الخدمات		المؤشر
التوقعات	التقييم	التوقعات	التقييم	التوقعات	التقييم	التوقعات	التقييم	التوقعات	التقييم	التوقعات	التقييم	التوقعات	التقييم	
٢٠٠٨	ديسمبر	٢٠٠٨	يناير	٢٠٠٨	يناير	٢٠٠٨	يناير	٢٠٠٨	يناير	٢٠٠٨	يناير	٢٠٠٨	يناير	أعلى
١٤	١٦	٥٤	٣٠	٩	٢٦	٢٩	٣٥	٥	١٨	٥٩	٢٣	٥	١٨	٢٩
٥١	١٤	٢١	٦٥	٥١	١٢	٢٥	٦٣	٥٥	١١	٢٣	٦٦	٥٢	١٤	٢٠
٤٦	١٥	٢٤	٦١	٤٩	١٣	٢٥	٦٢	٥٣	١١	٢٥	٦٤	٥٢	١٣	٢٥
٢٦	٧	٢٠	٧٣	٦٤	٧	٢٢	٧١	٧٢	٧	١٤	٧٩	٥٩	١٠	٢١
٠	٢٠	٦٠	٢٠	٣٣	٠	٦٧	٣٣	١١-٢٥	٦١	١٤	١٤	١٤-٢٥	٥٨	١٤
٣٤	٩	٤٨	٤٣	٤٨	٨	٣٦	٥٦	٤٩	٧	٤٥	٤٨	٢٣	٨	٥٦
٢٦	٧	٢٠	٧٣	٦٧	٢	٢٩	٦٩	٨٤	٠	١٦	٨٤	٧٠	١	٢٨
٩٥	٠	٥	٩٥	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠	٩٤	٢	٩٦	٩٦	٩٢	٨	٩٢
٧١	٠	٢٩	٧١	٧٥	٢	٢١	٧٧	٦١	٠	٢٩	٧١	٦٣	٠	٣٧
٢٥	١٧	٤١	٤٢	٠	٤٠	٢٠	٤٠	٤١	٠	٧٠	٣٠	٤٩	٠	٥٣
٢٤	٢	٧٢	٢٦	٧٨	٥	٦٢	٣٣	١٢	١١	٦٦	٢٣	٧	١١	٦٦

قطاع الوساطة المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع الخدمات		قطاع الأعمال		قطاع الخدمات		قطاع الأعمال		المؤشر
التوقعات	التقييم	التوقعات	التقييم	التوقعات	التقييم	التوقعات	التقييم	التوقعات	التقييم	التوقعات	التقييم	التوقعات	التقييم	
٢٠٠٨	ديسمبر	٢٠٠٨	يناير	٢٠٠٨	يناير	٢٠٠٨	يناير	٢٠٠٨	يناير	٢٠٠٨	يناير	٢٠٠٨	يناير	أعلى
٩	٢٥	٤١	٣٤	٩	٢٥	٤١	٣٤	٧	١٧	٥٩	٢٤	٠	١٤	٧٢
٦٢	١٢	١٤	٧٤	٦٦	٥	٢٤	٧١	٤٥	١٧	٢١	٦٢	٣١	١٧	٢٥
٦٢	١٢	١٤	٧٤	٦٦	٥	٢٤	٧١	٤٥	١٧	٢١	٦٢	٣١	١٧	٢٥
٨٢	٠	١٨	٨٢	٥٥	١٨	٩	٧٣	٦٤	٩	١٨	٧٣	٣٦	٩	٢٧
١٠٠	٠	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٥-٢٥	٧٥	٠	٠	٠	٠	١٠٠
٣٠	٣	٦٤	٣٣	٤٣	٠	٥٧	٤٣	٩	٨	٧٥	١٧	٣٦	٣٦	٢٧
٣١	٥	٥٩	٣٦	١٥	٦٥	٢٥	٢٥	٥٢	٣	٤٢	٥٥	٣٤	٧	٢٢
٩٢	٠	٨	٩٢	٩٢	٠	٨	٩٢	٨٧	٠	١٣	٨٧	٩٤	٠	٩٤
٧٤	٠	٢٦	٧٤	٨٣	٠	١٧	٨٣	٦٨	٠	٣٢	٦٨	٧٩	٠	٧٩
٢٧	٠	٧٣	٢٧	٥٥	٠	٥٠	٥٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠	٣٦	٠	٦٤
٢٩	٥	٦١	٣٤	٤٩	٣	٤٥	٥٢	١٨	٠	٧٦	٢١	١٧	١٠	٦٣

^١ تمثل الأرقام نسبة مئوية من إجمالي الشركات . لجميع الورد بنامضي ، ثابت ، وأقل فـ تختلف عن المائة نتيجة للتقريب .
^٢ الصافي : يمثل الفرق بين النسبة المئوية من الشركات التي أدت بأعلى وتلك التي أدت بأقل .
^٣ أعلى : كامل العائد تقريباً ، قلت ثابتة : في حدود العائد ، أقل من العائد .

جدول (٣) : نتائج الاستبيان : ملخص التقييم من جانب قطاع الأعمال^١

المؤشر	يناير - يونيو ٢٠٠٨			يوليو - ديسمبر ٢٠٠٧			يناير - يونيو ٢٠٠٧			يوليو - ديسمبر ٢٠٠٦			يناير - يونيو ٢٠٠٦			يوليو - ديسمبر ٢٠٠٥								
	أعلى	ظل ثابتا	أقل	أعلى	ظل ثابتا	أقل	أعلى	ظل ثابتا	أقل	أعلى	ظل ثابتا	أقل	أعلى	ظل ثابتا	أقل	أعلى	ظل ثابتا	أقل						
النشاط الاقتصادي الإنتاج البيعات في السوق العالمية البيعات في السوق الدولية حجم المخزون مستوى استغلال الطاقة ^٢	٤٠	١٦	٢٨	٥٦	٤٥	١٧	٢١	٦٢	٣٨	١٤	٣٤	٥٢	٢٤	٢٠	٣٦	٤٤	٢٠	٢٥	٣٠	٤٥	١٩	٢٢	٣٧	٤١
	٤٠	١٦	٢٨	٥٦	٤٢	١٨	٢٣	٦٠	٣٧	١٦	٣١	٥٣	٢٣	٢١	٣٥	٤٤	١٢	٢٧	٣٤	٣٩	١٧	٢٥	٣٣	٤٢
	٤٠	١٧	٢٦	٥٧	٤٦	١٨	٢٤	٦٤	٣٩	١٢	٣٧	٥١	٢١	٢٤	٣١	٤٥	٢٠	٢٦	٢٨	٤٦	٢١	٢٥	٢٩	٤٦
	٤	١٩	٥٨	٢٣	٨-	٣٢	٤٤	٢٤	٤	٢٦	٤٤	٣٠	٢	٢٥	٤٨	٢٧	٤-	٢٩	٤٦	٢٥	١١-	٢٣	٤٥	٢٢
	٣٠	١٢	٤٦	٤٢	٤٢	٩	٤٠	٥١	٢٨	١٣	٤٦	٤١	٢٢	١٥	٤٨	٣٧	٣-	٢٨	٤٧	٢٥	١٢	٢٠	٤٨	٣٢
الأسعار أسعار المنتج النهائي أسعار المدخلات الوسيطة الاجور	٥٣	٣	٤١	٥٦	٤٢	٧	٤٤	٤٩	٣٢	٨	٥٢	٤٠	٣٣	٨	٥١	٤١	٣٣	٨	٥١	٤١	١٥	١٥	٥٥	٣٠
	٩٨	٠	٢	٩٨	٩٠	٢	٦	٩٢	٧٨	٢	١٨	٨٠	٧٨	٣	١٦	٨١	٧٨	٣	١٦	٨١	٦٠	١٠	٢٠	٧٠
	٨٢	٠	١٨	٨٢	٦١	٢	٣٥	٦٣	٧٥	١	٢٣	٧٦	٦١	١	٣٧	٦٢	٦٩	٣	٢٥	٧٢	٥٦	١	٤٢	٥٧
	٥٧	٣	٣٧	٦٠	٤٩	٢	٤٧	٥١	٣٧	٣	٥٧	٤٠	٣٣	٩	٤٩	٤٢	٢٧	١١	٥١	٣٨	٢١	٩	٦١	٣٠
	٢١	١٢	٥٥	٣٣	٢٠	١٤	٥٢	٣٤	١٢	١٥	٥٨	٢٧	٨	١٨	٥٦	٢٦	٦	٢٠	٥٤	٢٦	٦-	٢٥	٥٦	١٩
المدخلات الأولية الاستثمار العمالة	٥٧	٣	٣٧	٦٠	٤٩	٢	٤٧	٥١	٣٧	٣	٥٧	٤٠	٣٣	٩	٤٩	٤٢	٢٧	١١	٥١	٣٨	٢١	٩	٦١	٣٠
	٢١	١٢	٥٥	٣٣	٢٠	١٤	٥٢	٣٤	١٢	١٥	٥٨	٢٧	٨	١٨	٥٦	٢٦	٦	٢٠	٥٤	٢٦	٦-	٢٥	٥٦	١٩
	٥٧	٣	٣٧	٦٠	٤٩	٢	٤٧	٥١	٣٧	٣	٥٧	٤٠	٣٣	٩	٤٩	٤٢	٢٧	١١	٥١	٣٨	٢١	٩	٦١	٣٠
	٢١	١٢	٥٥	٣٣	٢٠	١٤	٥٢	٣٤	١٢	١٥	٥٨	٢٧	٨	١٨	٥٦	٢٦	٦	٢٠	٥٤	٢٦	٦-	٢٥	٥٦	١٩
	٥٧	٣	٣٧	٦٠	٤٩	٢	٤٧	٥١	٣٧	٣	٥٧	٤٠	٣٣	٩	٤٩	٤٢	٢٧	١١	٥١	٣٨	٢١	٩	٦١	٣٠

جدول (٣) : نتائج الاستبيان : ملخص التوقعات لقطاع الأعمال^١

المؤشر	يناير - يونيو ٢٠٠٨			يوليو - ديسمبر ٢٠٠٧			يناير - يونيو ٢٠٠٧			يوليو - ديسمبر ٢٠٠٦			يناير - يونيو ٢٠٠٦			يوليو - ديسمبر ٢٠٠٥								
	أعلى	ظل ثابتا	أقل	أعلى	ظل ثابتا	أقل	أعلى	ظل ثابتا	أقل	أعلى	ظل ثابتا	أقل	أعلى	ظل ثابتا	أقل	أعلى	ظل ثابتا	أقل						
النمو الاقتصادي النشاط الاقتصادي الإنتاج البيعات في السوق المحلية البيعات في السوق الدولية حجم المخزون مستوى استغلال الطاقة ^٢	٧	١٩	٥٥	٢٦	٤٢	١٢	٣٤	٥٤	٤٧	٧	٣٩	٥٤	٥١	٧	٣٥	٥٨	٣٤	١٤	٣٧	٤٨	٤٩	٧	٣٦	٥٦
	٥٥	١٣	١٩	٦٨	٦٦	٩	١٦	٧٥	٧٣	٦	١٥	٧٩	٦٦	٦	٢٢	٧٢	٦٦	٧	٢٠	٧٣	٦٢	١٠	١٨	٧٢
	٥٤	١٢	٢٢	٦٦	٦٤	٩	١٨	٧٣	٧٣	٥	١٧	٧٨	٦٣	٦	٢٥	٦٩	٥٩	٩	٢٣	٦٨	٥٦	١٠	٢٤	٦٦
	٦١	١٠	١٩	٧١	٦٧	٨	١٧	٧٥	٧٦	٣	١٨	٧٩	٦٨	٣	٢٦	٧١	٦٧	٧	١٩	٧٤	٧٠	٢	٢٢	٧٤
	٣٠	٧	٥٦	٣٧	٦٤	٤	٢٨	٦٨	٥٧	٤	٣٥	٦١	٦٥	٤	٢٧	٦٩	٥٩	٦	٢٩	٦٥	٥٠	٧	٣٦	٥٧
الأسعار أسعار المنتج النهائي أسعار المدخلات الوسيطة الاجور	٦٦	٢	٣٠	٦٨	٥٨	٤	٣٤	٦٢	٤١	٤	٥١	٤٥	٥١	٥	٣٩	٥٦	٤٦	٤	٤٦	٥٠	٣٧	٦	٥١	٤٣
	٩٤	٠	٦	٩٤	٨٦	٢	١٠	٨٨	٧٥	١	٢٣	٧٦	٧٢	٣	٢٢	٧٥	٦٦	٤	٢٦	٧٠	٥٩	٤	٣٢	٦٤
	٦٧	٠	٣٣	٦٧	٦٨	٠	٣٢	٦٨	٦٤	١	٣٤	٦٥	٦٩	١	٣٠	٧٠	٦٧	١	٣٢	٦٨	٦٥	٠	٣٥	٦٥
	٣٧	٣	٥٧	٤٠	٥١	٢	٤٥	٥٣	٦١	٠	٣٩	٤٥	٦١	٠	٣٩	٥٦	٤٦	٤	٤٦	٥٠	٣٧	٦	٥١	٤٣
	١٤	٨	٧٠	٢٢	٧٥	٦	٦٣	٣١	٢٣	١٠	٥٧	٣٣	٦٤	١١	٥٤	٣٥	٢١	١٢	٥٥	٣٣	٥٩	٠	٤٩	٥١
المدخلات الأولية الاستثمار العمالة	٣٧	٣	٥٧	٤٠	٥١	٢	٤٥	٥٣	٦١	٠	٣٩	٤٥	٦١	٠	٣٩	٥٦	٤٦	٤	٤٦	٥٠	٣٧	٦	٥١	٤٣
	١٤	٨	٧٠	٢٢	٧٥	٦	٦٣	٣١	٢٣	١٠	٥٧	٣٣	٦٤	١١	٥٤	٣٥	٢١	١٢	٥٥	٣٣	٥٩	٠	٤٩	٥١
	٣٧	٣	٥٧	٤٠	٥١	٢	٤٥	٥٣	٦١	٠	٣٩	٤٥	٦١	٠	٣٩	٥٦	٤٦	٤	٤٦	٥٠	٣٧	٦	٥١	٤٣
	١٤	٨	٧٠	٢٢	٧٥	٦	٦٣	٣١	٢٣	١٠	٥٧	٣٣	٦٤	١١	٥٤	٣٥	٢١	١٢	٥٥	٣٣	٥٩	٠	٤٩	٥١
	٣٧	٣	٥٧	٤٠	٥١	٢	٤٥	٥٣	٦١	٠	٣٩	٤٥	٦١	٠	٣٩	٥٦	٤٦	٤	٤٦	٥٠	٣٧	٦	٥١	٤٣

^١ تمثل الأرقام نسبة مئوية من إجمالي المبيعات. مجموع الرود باعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
^٢ الصافي: يمثل الفرق بين النسبة المئوية من المبيعات من الشركات التي أدلت باعلى وذلك التي أدلت بأقل.
^٣ أعلى: كامل الطاقة تقريبا، ظلت ثابتة: في حدود المعتاد، أقل: أقل من المعتاد.

المنهجية

والمشروبات والتبغ؛ والغزل والنسيج؛ والملابس الجاهزة؛ والأخشاب والأثاث؛ والورق ومنتجاته؛ والطباعة؛ والأحذية؛ والجلود والمنتجات الجلدية؛ ومنتجات المطاط؛ والكيمائيات والصناعات المرتبطة بها؛ والمنتجات المعدنية غير المعدنية؛ والمنتجات المعدنية الأساسية؛ وصناعات معدات النقل.

وفي عدد يوليو ٢٠٠٧، تم توسيع العينة مرة أخرى لتضم ١٥٤ شركة إضافية، تغطي ثلاثة قطاعات أخرى؛ وهي قطاع النقل (٥٧ شركة)، والاتصالات (٢٨ شركة) والوساطة المالية (٦٥ شركة). كما تمت إضافة ٤ شركات جديدة لقطاع التشييد والبناء. ويعكس عدد الشركات مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦. كما تم اختيار هذه القطاعات لتنامي مساهمتها في النشاط الاقتصادي. فضلا عن ذلك، تمت مراجعة الاستبيان بحيث يشمل تفاصيل أكثر عن تقييم الشركات للتوزيع الجغرافي لصادراتها، وأسعار المدخلات الوسيطة المختلفة، خاصة أسعار المواد الخام، والطاقة والصيانة، وأشكال الاستثمار: في الآلات والمعدات، والأراضي والمباني، وأخيرا فئات العمالة؛ سواء فنية أو إدارية. كما تمت إضافة أسئلة عن توقعات الشركات بالنسبة للتوزيع الجغرافي لصادراتها، وأسعار المدخلات الوسيطة المختلفة. وقد أضيفت ثلاثة أسئلة جديدة للاستبيان عن: تقييم الشركات لاستثماراتها في البحوث والتطوير، والدعم الذي تحصل عليه من الحكومة (مثل دعم التصدير)، ومصادر التمويل. كما تم توسيع أنواع المعوقات التي تواجه نشاط الشركات لتضم معوقات أخرى مثل: التعامل مع الإجراءات الحكومية، وإجراءات التقاضي، وإجراءات التصدير، ومدى توافر الأراضي، وتكلفة الائتمان وإجراءات الحصول عليه.

ويغطي الاستبيان الجوانب المتعلقة بالمستويات الراهنة للنشاط من حيث الإنتاج والمبيعات في السوق المحلية والأسواق الخارجية، والمخزون، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، وكذلك أسعار المنتجات النهائية وأسعار المدخلات الوسيطة، واتجاهات الأجور، والتشغيل والاستثمارات. كما يبحث طبيعة معوقات النشاط، بالإضافة إلى التساؤل حول تقييم النمو الاقتصادي في مجمله. وقد صمم الاستبيان ليعكس تقييم رجال الأعمال للفترة الستة أشهر الماضية وتوقعاتهم بالنسبة للفترة الستة أشهر القادمة في كل جانب من الجوانب المشار إليها. (انظر الاستبيان المرفق).

وفي يوليو ٢٠٠٨، تم تقدير مؤشر جديد لبارومتر الأعمال لتلخيص تقييم الشركات وتوقعاتها بالنسبة للنمو الاقتصادي ونشاطها في مؤشر واحد. وقد اعتمد تقدير مؤشر بارومتر الأعمال على التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات، والذي يستخدم عادة في معالجة بيانات الاستقصاءات. وهناك عدد من طرق التحليل متعدد المتغيرات؛ وقد تم

مساهمة منه في توفير بيانات حديثة عن الجانب العيني من الاقتصاد المصري، بدأ المركز المصري للدراسات الاقتصادية عام ١٩٩٨ في إجراء مسح إحصائي نصف سنوي يستهدف تغطية أهم القطاعات المؤثرة في النشاط الاقتصادي. فإلى جانب توفير معلومات مفيدة عن وجهات نظر رجال الأعمال حول الأداء في الماضي يلقي المسح الضوء على توقعاتهم في المستقبل عن الإنتاج، والأسعار، والعمالة، والاستثمار. وابتداء من عدد يوليو ٢٠٠٧ اعتمد المسح على عينة من الشركات الكبرى (من حيث مستويات النشاط) في قطاعات الصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة، فضلا عن النقل، والاتصالات، والتمويل. ويستمر إجراؤه مرتين في يونيو وديسمبر من كل عام.

وقد اقتصر المسح في عام ١٩٩٨ على قطاع الصناعة التحويلية. وتقرر إضافة قطاع التشييد والبناء في عام ٢٠٠٠ استنادا إلى الاعتبارات التالية: أولا، لوحظ أن الحكومة قد أولت اهتماما كبيرا لتوفير البنية الأساسية المناسبة. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مساهمة قطاع التشييد في النشاط الاقتصادي من ٤,٩٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ١٩٩٠/١٩٨٩ إلى ٦٪ في السنة المالية ١٩٩٩/١٩٩٨. كما أن هذا القطاع يستوعب عمالة تقترب من ٨٪ من إجمالي القوة العاملة في الاقتصاد المصري، وتنمو الاستثمارات فيه بشكل ملموس، ويقوم القطاع الخاص بتنفيذ أكثر من ٨٠٪ من هذه الاستثمارات.

وفي يونيو ٢٠٠٢، تم توسيع قاعدة المسح لتضم قطاع السياحة، وذلك لأهميته النسبية كأحد المصادر الرئيسية لموارد الدولة من النقد الأجنبي. ويزيد إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي عن نسبة ١,٥٥٪ التي سجلتها الحسابات القومية. وقد تم تقدير الأثر المباشر وغير المباشر للسياحة بحوالي ١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠ وتغطي العينة نشاطين رئيسيين وهما الفنادق ووكالات السياحة والسفر.

وفي عدد يوليو ٢٠٠٦، تمت مراجعة العينة لتعكس كل من مساهمة قطاعات الصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي، ودور المنشآت العامة والخاصة في توليد القيمة المضافة داخل كل قطاع وفقا لبيانات وزارة التخطيط لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. كما تمت زيادة عدد شركات العينة من ٢١٠ إلى ٣٢٠ شركة لتغطية أشمل للشركات الكبرى. وتتكون العينة من ٢٢٧ شركة من قطاع الصناعة التحويلية، و٥٠ شركة من قطاع التشييد والبناء، و٤٣ شركة من قطاع السياحة.

كما تمت مراجعة هيكل عينة قطاع الصناعة التحويلية ليعكس مساهمة كل صناعة في القيمة المضافة لهذا القطاع، وأهمية الإنتاج العام مقابل الإنتاج الخاص داخل كل صناعة استنادا إلى إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠٠٤ (بالنسبة للقطاع الخاص)، وعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (بالنسبة للقطاع العام). ويتضمن قطاع الصناعة التحويلية صناعات الأغذية؛

اختيار تحليل المكونات الرئيسية – Principal Components Ana

الـ PCA (Principal Components Analysis) لتفسير التغير في المتغيرات المشاهدة بمساعدة عدد أقل من المتغيرات غير المشاهدة التي تسمى عادة المكونات الرئيسية، أو متجهات القيمة الذاتية (الخاصة)، أو العوامل أو التحميلات. ويسعى هذا التحليل إلى تحديد المكونات الرئيسية التي توضح نمط الارتباط بين مجموعة من المتغيرات المشاهدة. كما يستخدم عادة لتحديد عدد أقل من العوامل التي تفسر بدرجة كبيرة التغير الملحوظ في عدد أكبر من المتغيرات المشاهدة. ويتم تقدير المكونات الرئيسية في صورة توليفات خطية مرجحة مستقلة عن بعضها ومكونة من المتغيرات المشاهدة. فبالنسبة لعدد من المتغيرات المشاهدة X_i ، حيث $i=1, \dots, n$ من الممكن صياغة المكون الرئيسي PC_j على النحو التالي:

$$PC_j = a_{j1}x_1 + a_{j2}x_2 + \dots \dots a_{jn}x_n$$

حيث إن a_{ji} تمثل وزن المتغير X_i في المكون الرئيسي رقم j ، وحيث $n > m$ ؛ $j=1, \dots, m$. ويتم تقدير هذه الأوزان لكل مكون رئيسي من خلال تقدير مصفوفة التباين^١. ويتم ترتيب المكونات الرئيسية على نحو يجعل المكون الرئيسي الأول يفسر أكبر قدر ممكن من التباين في البيانات الأصلية، في ضوء اشتراط أن مجموع مربعات أوزان المتغيرات يساوي ١. ولا ترتبط المكونات الرئيسية التالية بالمكون الرئيسي الأول وتفسر نسبة إضافية ولكن أقل من تباين البيانات الأصلية مقارنة بالمكون الرئيسي الأول. وقد تمت معايرة قيم متجه المكون الرئيسي الأول لخصر قيمه بين صفر و ١٠٠، ويمثل متوسط القيم التي تمت معايرتها قيمة مؤشر بارومتر الأعمال.

يود المركز المصري للدراسات الاقتصادية أن يعبر عن تقديره البالغ لجميع الشركات التي تعاونت معه وقامت باستيفاء الاستبيان الخاص بها وفي الوقت الملائم. ويسعد المركز تلقي أي اقتراحات أو ملاحظات من شأنها الإسهام في إثرائه وتحسينه.

^١ لمزيد من التفاصيل، انظر:

Vyas, S., and L. Kumaranayake. 2006. "Constructing Socio-Economic Status Indices: How to Use Principal Components Analysis." Health Policy Plan 21(6): 459-68.

^٢ تم استخدام برنامج EVIEWS لتقدير المكونات الرئيسية.



بارومتر الأعمال

(استبيان نصف سنوي : يوليو ٢٠٠٨)

اسم المسئول :

اسم المؤسسة :

نوع النشاط :

تليفون الشركة :

قطاع : عام خاص

سنة التأسيس :

العنوان التفصيلي :

تاريخ استيفاء الاستمارة :

عدد المشتغلين :

البريد الإلكتروني :

فترة الاستبيان : يناير ٢٠٠٨ حتى يونيو ٢٠٠٨

١- خلال الستة أشهر الماضية نسبة إلى الستة أشهر السابقة لها، هل :

النسبة

----	<input type="checkbox"/>	أقل	<input type="checkbox"/>	في حدود المعتاد	<input type="checkbox"/>	أعلى	<input type="checkbox"/>	كان إنتاجكم / حجم أعمالكم :
----	<input type="checkbox"/>	أقل	<input type="checkbox"/>	في حدود المعتاد	<input type="checkbox"/>	أعلى	<input type="checkbox"/>	كانت مبيعاتكم / حجم أعمالكم في السوق المحلية :
----	<input type="checkbox"/>	أقل	<input type="checkbox"/>	في حدود المعتاد	<input type="checkbox"/>	أعلى	<input type="checkbox"/>	كانت مبيعاتكم / حجم أعمالكم في السوق العالمية :
----	<input type="checkbox"/>	أقل	<input type="checkbox"/>	في حدود المعتاد	<input type="checkbox"/>	أعلى	<input type="checkbox"/>	الاتحاد الأوروبي :
----	<input type="checkbox"/>	أقل	<input type="checkbox"/>	في حدود المعتاد	<input type="checkbox"/>	أعلى	<input type="checkbox"/>	الولايات المتحدة الأمريكية :
----	<input type="checkbox"/>	أقل	<input type="checkbox"/>	في حدود المعتاد	<input type="checkbox"/>	أعلى	<input type="checkbox"/>	الدول العربية :
----	<input type="checkbox"/>	أقل	<input type="checkbox"/>	في حدود المعتاد	<input type="checkbox"/>	أعلى	<input type="checkbox"/>	آسيا (غير الدول العربية) :
----	<input type="checkbox"/>	أقل	<input type="checkbox"/>	في حدود المعتاد	<input type="checkbox"/>	أعلى	<input type="checkbox"/>	إفريقيا (غير الدول العربية) :
----	<input type="checkbox"/>	انخفض	<input type="checkbox"/>	ظل ثابتا	<input type="checkbox"/>	ارتفع	<input type="checkbox"/>	مستوى الأسعار لمنتجاتكم / لمشروعاتكم :
----	<input type="checkbox"/>	انخفضت	<input type="checkbox"/>	ظل ثابتة	<input type="checkbox"/>	ارتفعت	<input type="checkbox"/>	أسعار مستلزمات الإنتاج من :
----	<input type="checkbox"/>	انخفضت	<input type="checkbox"/>	ظل ثابتة	<input type="checkbox"/>	ارتفعت	<input type="checkbox"/>	مواد خام :
----	<input type="checkbox"/>	انخفضت	<input type="checkbox"/>	ظل ثابتة	<input type="checkbox"/>	ارتفعت	<input type="checkbox"/>	طاقة :
----	<input type="checkbox"/>	انخفضت	<input type="checkbox"/>	ظل ثابتة	<input type="checkbox"/>	ارتفعت	<input type="checkbox"/>	صيانة :
----	<input type="checkbox"/>	انخفض	<input type="checkbox"/>	ظل ثابتا	<input type="checkbox"/>	ارتفع	<input type="checkbox"/>	مستوى الأجور :
----	<input type="checkbox"/>	انخفض	<input type="checkbox"/>	ظل ثابتا	<input type="checkbox"/>	ارتفع	<input type="checkbox"/>	مخزون السلع النهائية :
----	<input type="checkbox"/>	أقل من المعتاد	<input type="checkbox"/>	في حدود المعتاد	<input type="checkbox"/>	كامل الطاقة تقريبا	<input type="checkbox"/>	استغلال الطاقة الإنتاجية :
----	<input type="checkbox"/>	انخفضت	<input type="checkbox"/>	ظل ثابتة	<input type="checkbox"/>	ارتفعت	<input type="checkbox"/>	العمالة :
----	<input type="checkbox"/>	انخفضت	<input type="checkbox"/>	ظل ثابتة	<input type="checkbox"/>	ارتفعت	<input type="checkbox"/>	عمالة إدارية :
----	<input type="checkbox"/>	انخفضت	<input type="checkbox"/>	ظل ثابتة	<input type="checkbox"/>	ارتفعت	<input type="checkbox"/>	دائمة :

- ارتفعت ظلت ثابتة انخفضت انخفضت : - موسمية
- ارتفعت ظلت ثابتة انخفضت انخفضت : - عمالة فنية
- ارتفعت ظلت ثابتة انخفضت انخفضت : - دائمة
- ارتفعت ظلت ثابتة انخفضت انخفضت : - موسمية
- ارتفع ظل ثابتا انخفض انخفض : - الاستثمار في
- ارتفع ظل ثابتا انخفض انخفض : - الأراضي
- ارتفع ظل ثابتا انخفض انخفض : - المباني
- ارتفع ظل ثابتا انخفض انخفض : - الآلات والمعدات
- ارتفع ظل ثابتا انخفض انخفض : - حجم الإنفاق على البحث والتطوير
- ارتفع ظل ثابتا انخفض انخفض : - تقديرك لحجم إعانة التصدير الذي استفادت منه المنشأة (إن وجد)

٢- ما هو حجم الأعمال السنوية باللجنه المصري خلال : السنة السابقة لفترة الاستبيان : فترة الاستبيان :

٣- ما هو تقديركم لنمو الاقتصاد القومي خلال الستة أشهر الماضية : أسرع نفس المعدل أبطأ

٤- برجاء تحديد مصادر تمويل النشاط الخاص بالمنشأة مما يلي مع الترتيب (١ أقل ترتيب و ٤ أعلى ترتيب)

الترتيب	المصدر
١-	تمويل ذاتي أو من خلال الشركاء
٢-	الائتمان المصرفي
٣-	إصدار سندات
٤-	الأسهم

٥ - هل هناك عوامل تعوق الإنتاج لديكم؟ نعم لا

إذا كانت الإجابة نعم: برجاء تحديد شدة تأثير العوامل التالية على حجم النشاط، بحيث تتراوح الإجابة ما بين (صفر) في حالة عدم تأثير العامل موضوع البحث على عملية الإنتاج و(٤) في حالة أن العامل له تأثير بالغ.

٤	٣	٢	١	صفر	
					- عدم كفاية الطلب
					- عدم كفاية رأس المال
					- صعوبة الاستيراد
					- عدم توافر العمالة المدربة
					- تعقد إجراءات التصدير
					- صعوبة الحصول على ائتمان
					- ارتفاع سعر الفائدة على القروض
					- صعوبة شروط منح الائتمان
					- صعوبة الحصول على أراض (للمشروعات الجديدة أو التوسعات)
					- تعقد إجراءات التقاضي
					- صعوبة التعامل مع الجهات الحكومية
					- عوامل أخرى (يرجى توضيحها):

٦- ما هي توقعاتكم للسته أشهر التالية بالنسبة للبنود التالية؟

النسبة				
----	<input type="checkbox"/> ينخفض	<input type="checkbox"/> يظل ثابتا	<input type="checkbox"/> يرتفع	- إنتاجكم / حجم أعمالكم، سوف:
----	<input type="checkbox"/> تنخفض	<input type="checkbox"/> تظل ثابتة	<input type="checkbox"/> ترتفع	- مبيعاتكم / حجم أعمالكم في السوق المحلية، سوف:
----	<input type="checkbox"/> تنخفض	<input type="checkbox"/> تظل ثابتة	<input type="checkbox"/> ترتفع	- مبيعاتكم / حجم أعمالكم في الأسواق التالية، سوف:
----	<input type="checkbox"/> تنخفض	<input type="checkbox"/> تظل ثابتة	<input type="checkbox"/> ترتفع	- الاتحاد الأوروبي:
----	<input type="checkbox"/> تنخفض	<input type="checkbox"/> تظل ثابتة	<input type="checkbox"/> ترتفع	- الولايات المتحدة الأمريكية:
----	<input type="checkbox"/> تنخفض	<input type="checkbox"/> تظل ثابتة	<input type="checkbox"/> ترتفع	- الدول العربية:
----	<input type="checkbox"/> تنخفض	<input type="checkbox"/> تظل ثابتة	<input type="checkbox"/> ترتفع	- آسيا (غير الدول العربية):
----	<input type="checkbox"/> تنخفض	<input type="checkbox"/> تظل ثابتة	<input type="checkbox"/> ترتفع	- إفريقيا (غير الدول العربية):
----	<input type="checkbox"/> ينخفض	<input type="checkbox"/> يظل ثابتا	<input type="checkbox"/> يرتفع	- مستوى الأسعار لمنتجاتكم / لمشروعاتكم، سوف:
----	<input type="checkbox"/> ينخفض	<input type="checkbox"/> يظل ثابتا	<input type="checkbox"/> يرتفع	- أسعار مستلزمات الإنتاج:
----	<input type="checkbox"/> تنخفض	<input type="checkbox"/> تظل ثابتة	<input type="checkbox"/> ترتفع	- مواد خام:
----	<input type="checkbox"/> تنخفض	<input type="checkbox"/> تظل ثابتة	<input type="checkbox"/> ترتفع	- طاقة:
----	<input type="checkbox"/> تنخفض	<input type="checkbox"/> تظل ثابتة	<input type="checkbox"/> ترتفع	- صيانة:
----	<input type="checkbox"/> ينخفض	<input type="checkbox"/> يظل ثابتا	<input type="checkbox"/> يرتفع	- مستوى الأجور، سوف:
----	<input type="checkbox"/> ينخفض	<input type="checkbox"/> يظل ثابتا	<input type="checkbox"/> يرتفع	- المخزون، سوف:
----	<input type="checkbox"/> ينخفض	<input type="checkbox"/> يظل في حدود المعتاد	<input type="checkbox"/> يرتفع	- استغلال الطاقة الإنتاجية، سوف:

٧- خلال الستة أشهر القادمة، هل تتضمن خطة الشركة حول البنود التالية:

----	<input type="checkbox"/> انخفاض	<input type="checkbox"/> بقاء على ما هي عليه	<input type="checkbox"/> ارتفاع	- العمالة:
----	<input type="checkbox"/> انخفاض	<input type="checkbox"/> بقاء على ما هي عليه	<input type="checkbox"/> ارتفاع	- العمالة الإدارية:
----	<input type="checkbox"/> انخفاض	<input type="checkbox"/> بقاء على ما هي عليه	<input type="checkbox"/> ارتفاع	- دائمة:
----	<input type="checkbox"/> انخفاض	<input type="checkbox"/> بقاء على ما هي عليه	<input type="checkbox"/> ارتفاع	- موسمية:
----	<input type="checkbox"/> انخفاض	<input type="checkbox"/> بقاء على ما هي عليه	<input type="checkbox"/> ارتفاع	- العمالة الفنية:
----	<input type="checkbox"/> انخفاض	<input type="checkbox"/> بقاء على ما هي عليه	<input type="checkbox"/> ارتفاع	- دائمة:
----	<input type="checkbox"/> انخفاض	<input type="checkbox"/> بقاء على ما هي عليه	<input type="checkbox"/> ارتفاع	- موسمية:
----	<input type="checkbox"/> انخفاض	<input type="checkbox"/> بقاء على ما هو عليه	<input type="checkbox"/> ارتفاع	- الاستثمار:
----	<input type="checkbox"/> انخفاض	<input type="checkbox"/> بقاء على ما هو عليه	<input type="checkbox"/> ارتفاع	- الأراضي:
----	<input type="checkbox"/> انخفاض	<input type="checkbox"/> بقاء على ما هو عليه	<input type="checkbox"/> ارتفاع	- المباني:
----	<input type="checkbox"/> انخفاض	<input type="checkbox"/> بقاء على ما هو عليه	<input type="checkbox"/> ارتفاع	- الآلات والمعدات:

٨- خلال الستة أشهر القادمة، هل تتوقعون أن ينمو الاقتصاد بمعدل:

<input type="checkbox"/> أبطأ	<input type="checkbox"/> نفس المعدل	<input type="checkbox"/> أسرع
-------------------------------	-------------------------------------	-------------------------------